على هامش الصراحة

استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

قبل أربعة عقود باشر الراحل (شمران الياسري- ابو ;اطع) بمشروع جميل لإعداد القاموس الريفي. ولم يكتمل هذا المشروع الذي كان مشروع العمر بالنسبة للراحل.. ولجمال اللغة التي كُتب بها، ولطول مواده قياسا بحجم العمود المخصص، فقد آثرنا تجزئة نماذج من هذا القاموس الريفي إلى عدد من الأجزاء حسب الحال. القاموس الريفي، الذي جمعت مواده الخام، وخصصت لانجازه أيام (التقاعد) المقبلة - ومنه العون والتسهيل! - أنوي ترتيبه هكذا: الحروف.. الأسماء.. الأفعال.

حطّ...!

(الجزء الثاني)

ومن حكاياتهم المعروفة: (.. الخطار لو اكبل بيده مشعل.. اول ما ايحّول ايحطه بيد المعّزب.. ولو كَعد الخطار على الفراش يروح المعّزب ايحط المشعل بأذيال ام البيت).

ومن أشعار النساء الحزينة، التي يكثرن ترديدها أثناء الطحن بالرحى:

حطيت حملي فوكَ علوه
نخيت الغريب وراد كروه
ونخيت ابن عمي وكَال بلوه
-وأيضا-
حطي وسادج لوسادي
وخلي الغريبه تروح غادي

ومن شعر البنات:

حطتلي نوبه إعديه امي بشهر سات
عفت الذي وصّديت يوم الولف فات

وفتاة أخرى تنصح صديقتها، التي أجبرت على الزواج من (كَعيم) (وكَعيم اسم يطلق على الدميم والقبيح، ولكن في حالات معينة، ومجالات محددة، غالبا ما تطلقه النساء على دميم تزوج حسناء بالقوة والإكراه):

كش!! برد حيل اكَعيم چنه سدانه
حطيله سّم الفار واخذي بمچانه

ويقال عن المتطيب: (حاط ريحه) وللمرأة يتضّوع البخور من ثيابها، أو يعبق في الجو من وراء سور بيتها: (حاطه بخور).

وللرجل الذي صبغ لحيته (حاط وسمه) ولمخضوبة الكفين أو القدمين (حاطه حنا).

ويقال (حط الطير على الشجرة) ومن التراكيب الشائعة في التهديد والوعيد: (انطير اتحط آنه وراك) وقال المهوال:

لا صافي يظل ولا خابط يظل مخبوط
الطاير مايظل طاير، لابد ما يحط احطوط

وتقول فتاة أرغمت على الزواج من رجل لاتهواه، وأبعدت عن موطن حبيبها بالقوة:

ان غربت عدوان وان شرَكَت كَوم
والطرت والحطيت ياكلني الحوم

ومع أن القاموس الريفي يحوي فصلا طويلا، ربما اعتبره البعض مملا، خصصته للمحظورات في التخاطب بين الرجل والمرأة، لا لشيء إلا لكون اللفظ يرمز في معناه أو صورته إلى الجنس (من بعيد أو قريب) فلا بأس أن أشير هنا إلى أن (حطه.. وحطيه) من المحظورات في تخاطب الرجل مع امرأة غريبة، أو بالعكس، ولنا تقدير الصعوبة، حين يقتضي الموقف إجراء محادثة طويلة بين غريبين من كلا الجنسين.

ويذهب بعضهم إلى أن الأذكياء من الرعاة، عقدوا مؤتمرات وندوات، وغاصوا في بحور اللغة وحلقوا في أجوائها، فلم يجدوا غير عبارة (نقية!) خالصة من الإيماءات الجنسية وهي: (ودي خبزة الراعي..). مما دعاني إلى أن أ تعب نفسي بحثا وأخرج بعض الاستنتاجات (الفرويدية) قد تبدو مثيرة وغريبة إذا وفقت إلى متابعتها وجمعتُ اكبر قدر من التراكيب والمفردات والمصطلحات، حول هذه المسألة، في لغات البشر الحية والمريضة والميتة!

وأخيرا إذا قدّر احدهم أن لا جدوى مما كتبت، ونشرت، سيقول لصاحبه: (أبو كاطع يريد ايحط اسمه بالمجلة!)

ويقولون: (باختصار لابد منه)

×حط بالدار: يُلغز به أحيانا إلى من احتل مكان سابقه في قلب فتاة.

×حط عالوكر: أصله إن الصقر المخصص للصيد يوضع له وكر في دواوين الشيوخ. فيقال عن الشخص الذي اتخذ مكان الصدارة أو أي محل مميز.

×حط بعينه دوه: من عالج عينه بقطرات أو مسحوق.

×حط بعينه ملح: من تعمد السهر.. لأمر ما..

×حط الها تلحوكه: من أضاف إلى الحكاية شيئا من عندياته..

×حط من حالك: يقال لمتدخل في قضية.. ويقصد بها أحيانا معنى غير مادي..

×حط لي وحط لك: يقابلها التركيب البغداد خششها بإيراد ومصرف.

×حط ثوبه على راسه: لمن جاهر بفعل المنكر.

×حط بيها: لمن قال كلاما يحتمل التأويل متقصدا.

×حاط حلكَك على حلكَك: يقال عمن كسب ود شخص وأكثر من التشاور معه.

×حاط احجاراته بعبه: للحذر المتيقظ.

×حطني عد عينك: تحذيرا للمستهين بصاحبه.. (في حاله خصومة او مزاح)

×حط عينك بعينه: من باب النصيحة.. يقال للشخص قابل صاحبك فإذا التقت العينان لابد أن يكون الموقف أفضل.

×احط اصابعي بعيونه: تهديدا للغائب.. ويقصدون به المصارحة الجارحة..

×حط مراويحها بيها: إشارة إلى من أوكل مهمة إلى غيره. وأصله إنهم (يذرون) البيدر بالمرواح وللمثل حكاية طريفة ليس هنا مجالها..

×حط الجدي بكَفاك: باعتبار النجم القطبي لا يتحرك فمن الممكن أن يهتدي به السائر.

ثورة يناير بين حلم الدولة المدنية وخطر التيار الديني

عبدالجواد سيد عبدالجواد

ولعل في هذا الطرح نفسه تكمن الإجابة عن الشق الأول من السؤال أهي ثورة أم انتفاضة ،إذ هي بالطبع انتفاضة أدت إلى إسقاط نظام يوليو ولكنها لم تحقق النظام الجديد البديل بعد وكذلك الإجابة عن الشق الثاني من السؤال الخاص بتحديد طبيعة علاقتها بثورة يوليو، إذ تعتبر المرحلة الثالثة المكملة لكفاح الشعب المصري في سبيل الحرية والعدالة والاجتماعية على أساس أنها جاءت ردا على قصور ثورة يوليو في تحقيق تلك الأماني الوطنية وقيامه- بناء على ذلك- بإسقاط نظام يوليو ممثلا في شخص حسني مبارك وعهده.

كما هو معروف فان طبيعة الثورات هي أنها تهدم وتبني وحيث إن ثورة يناير قد جاءت كاستجابة طبيعية وتلقائية لحالة الاحتقان والإحباط السياسي والاقتصادي الذي أصاب المجتمع المصري نتيجة ممارسات نظام حسني مبارك وأسرته والتأثيرات السلبية التي أدت إلى ذلك خاصة على الجانب الاقتصادي فقد جاءت انتفاضة يناير كرد فعل غاضب من أجل إسقاط نظام فاسد دون أن يكون المجتمع المصري في الواقع قد بلور طروحات فكرية ونظرية في سبيل إقامة مجتمع بديل على أنقاض النظام السابق، ولذا فان هذه الانتفاضة وفي أحسن حالات التقدير لايمكن اعتبارها أكثر من مجرد بداية للثورة أو شرارة للثورة على أساس أن المجتمع المصري قد بدأ الآن فقط وبعد مرور حوالي ستة أشهر على انتفاضته الغاضبة يحاول الوصول إلى العناصر الفكرية والسياسية المحددة لملامح المستقبل ويتمثل ذلك في بعض الطروحات الأخيرة التي بدأت تنادي بوضع دستور (مدني) أولا وتأجيل الانتخابات لحين استعداد الشعب لها وفي الطرح المضاد الذي يطالب بسرعة إجراء الانتخابات على أن يتم وضع دستور(إسلامي) لها في ما بعد، مما يعني أن الصراعين السياسي والاجتماعي بين التيارين الديني والمدني العلماني من أجل تحديد ملامح المستقبل قد بدأ بالفعل منتقلا بالمجتمع المصري من حالة الانتفاضة (حالة الهدم) إلي حالة الثورة الفعلية (حالة البناء).

> **لاشك في أن يوم ٢٥ يناير سوف يظل يوما مميزا في التاريخ المصري الطويل حيث شهد ذلك اليوم بداية انطلاق الشرارة نحو تشكيل المرحلة الثالثة من تاريخ الثورة المصرية الحديثة وأقصد بالمرحلة الثالثة الإشارة إلى المرحلتين السابقتين أي ثورة ١٩١٩م وثورة يوليو ١٩٥٢م والتي يمكن اعتبار ثورة يناير المرحلة الثالثة المكملة لهما - بالطبع هذا في حالة تمكن هذه الأخيرة من الانتقال بالمجتمع المصري إلى تحقيق الديمقراطية والمجتمع المدني كما نأمل ونرجو.**

تحوّل الانتفاضة إلى ثورة

أما عن إمكانية تحول الانتفاضة إلى ثورة من أجل الديمقراطية وتأسيس الدولة المدنية مع تقييم مساحة تيار الإسلام السياسي في الحياة السياسية المصرية وإمكانية التصدي له. لاشك أنه من الصعب هنا أن نفصل بين الأمنية والتحليل الموضوعي، فعلى مستوي الأمنية فنحن جميعا نرى أن مصر في طريقها إلى تحقيق الديمقراطية وتأسيس الدولة المدنية بالفعل ،أما على مستوى التحليل الموضوعي فهناك عناصر كثيرة معقدة ومتداخلة وهي ما سنحاول مناقشته هنا.

بالنظر إلى الخريطة السياسية للمجتمع المصري يمكن تحديد ثلاثة مراكز قوى رئيسية هي: ١-الجيش ٢-والتيار الديني٣-والتيار العلماني بمختلف اتجاهاته السياسية (الليبرالية واليسارية والقومية)، وذلك مقابل كتلة صامتة عريضة من المجتمع المصري يتصارع عليها الجميع ولا تشمل هذه الكتلة غير المتعلمين أو أنصاف المتعلمين فقط ولكنها تشمل أيضا الكثير من المتعلمين وخريجي الجامعات ممن لم يحددوا مواقفهم السياسية بعد أو ممن لا يهتمون بالأمور السياسية بشكل عام حتي إذا كانت تخصهم بشكل مباشر وذلك بالإضافة إلى الجماعة القبطية.

فإذا تصورنا أن الجيش قد قرر فعلا - وعلى المدى البعيد أو بعد الفترة الانتقالية - ترك شؤون الحكم للمدنيين بعد فشل تجربته في إدارة البلاد منذ ١٩٥٢م وحتى اليوم فسوف ينحصر الصراع على كسب الكتلة الصامتة العريضة والجماعة القبطية إلى جانبه بين التيار الديني والتيار العلماني فما فرص كل منهما في الفوز والتحول بمصر المستقبل باتجاه الدولة الدينية في حالة فوز الأول أو إلى الدولة المدنية الديمقراطية في حالة فوز الثاني؟

أولا بالنسبة للتيار الديني يمكن تحديد عقبتين رئيسيتين تواجه التيار الديني في هذا الصدد أولهما هي بالتأكيد رفض الجماعة القبطية لتوجهاته نحو إنشاء دولة إسلامية تجعل منهم مواطني درجة ثانية مما يهدد وحدة البلاد الداخلية ويجعلها عرضة لخطر التقسيم علي غرار النموذج السوداني ،وثانيها هي صعوبة - وربما استحالة - إنشاء وإدارة دولة عصرية يأتي معظم دخلها القومي من صناعة السياحة ومن الاستثمارات الأجنبية ،وتتطلع إلي أخذ مكان لها بين دول العالم المتقدم وذلك في ظل المبادئ والثقافة الإسلامية المحافظة شديدة العداء لثقافة العالم المتقد م الذي يتكون في معظمه - أو كله تقريبا - من دول غير إسلامية. أما بالنسبة لنقاط القوة فيمكن تحديدها إجمالا في أنه - ولأسباب ثقافية تماما وليست سياسية على الإطلاق - الأقدر على اختراق الكتلة الصامتة المصرية وكسب تأييدها في أي انتخابات قريبة.

هذا عن التيار الديني أما بالنسبة للتيار العلماني وبرغم ضعف موقفه فانه يمكن أن نلاحظ بسهولة أن كل نقاط ضعف التيار الديني هي نقاط قوة بالنسبة إليه وخاصة القطاع الليبرالي منه فهو يسير مع حركة التاريخ ولا تتعارض مصالحه وأهدافه مع مصالح الدول الكبرى كما أنه غير ملزم بالدخول في أي مواجهة مع إسرائيل ، بالإضافة إلى تأييد الجماعة القبطية له وقدرته الداخلية على إنشاء وإدارة دولة عصرية حيث تتمشى منظومة القيم الإنسانية التي يؤمن بها مع ذلك الاتجاه. فإذا ما سلمنا بصحة وصواب هذا التحليل فان فرصة التيار العلماني للوصول إلى الحكم في مصر وتحويلها إلى دولة ديمقراطية مدنية تكون هي الأقرب، هذا على فرض أن الجيش ينوي التخلي عن السلطة بالفعل والوقوف موقف الحياد تجاه الطرفين الديني والعلماني.

الأزهر والكنيسة

وعن دور الأزهر والكنيسة القبطية في تحديد مستقبل مصر السياسي لعب الأزهر دورا ملحوظا في تاريخ مصر الحديث ، فعلماء الأزهر هم من تصدوا لظلم مراد بك وإبراهيم في أخريات العصر المملوكي ، وأيضا كان لعلماء الأزهر دور ملحوظ بعد دخول نابليون مصر سنة ١٧٩٨م ،فهم الذين أداروا الدواوين التي أنشأها نابليون لإدارة البلاد وكانوا حلقة الوصل بين الجيش الفرنسي والشعب المصري وهم أيضا من قادوا ثورتي القاهرة الأولى والثانية على المحتل الفرنسي، وبعد خروج الحملة الفرنسية كان شيوخ الأزهر وعلى رأسهم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف هم من تولوا تعيين محمد علي واليا على مصر ضد إرادة السلطان العثماني. لكن الواقع أن دور الأزهر أخذ في التراجع التدريجي بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م نظرا للطبيعة الاستبدادية التي تميز بها نظام يوليو وللمناخ الفكري التابع للمؤسسة العسكرية الذي ميز تلك الفترة وقد ظل الأزهر تابعا لنظام الحكم حتي ثورة يناير ٢٠١١م.

أما بالنسبة للكنيسة القبطية فقد برز دورها مع بداية العصر الحديث ووصول نابليون إلى مصر وقد لعبت مع الأزهر دورا كبيرا في تهدئة الأحوال الداخلية للبلاد وتقريب عنصري الأمة من مسلمين ومسيحيين من بعضهم البعض حتى برز دورها بروزا كبيرا مع ثورة ١٩١٩م وتبنيها صيحات عاش الهلال مع الصليب والدين لله والوطن للجميع ورفضها التعاون مع المستعمر البريطاني ضد مصالح إخوة الوطن المسلمين. وفي ثورة ١٩١٩م وصل التلاحم المصري أقصاه.

وبينما أخذ الشارع المسلم ينفض عن الأزهر ويلتف حول الاتجاهات الإسلامية الراديكالية التي أخذت تظهر بديلا عن الأزهر كحركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا سنة ١٩٢٨م والحركة السلفية التي دخلت إلى مصر في العقود الأخيرة قادمة من المملكة العربية السعودية النفطية ،فقد أخذ الشارع المسيحي - وبالعكس - يلتف حول الكنيسة القبطية في رحلة انفصال، مبحرا بعيدا عن مجتمعه الذي سيطرت عليه الاتجاهات الإسلامية الراديكالية ،وبذلك أخذ كل من الأزهر والكنيسة ينفصلان عن مصر الكبرى كل بطريقته، فبينما انفصل الأزهر عن الحياة السياسية للجماعة الإسلامية والتصق أكثر بأنظمة الحكم فقد سيطرت الكنيسة على الحياة السياسية للجماعة المسيحية وفصلتها عن الوطن الكبير. وبطبيعة الحال فقد كان لغياب الدور التنويري الكبير للأزهر والكنيسة تأثيره الواضح علي حالة التلاحم الوطني فقد تمكنت الاتجاهات الراديكالية الإسلامية من السيطرة على الشارع المسلم وإثارة حالة من البغضاء والكراهية ضد إخوة الوطن المسيحيين والذين ردوا بدورهم - وتبعا لطبيعة الأشياء - بمبادلة البغضاء بالبغضاء. وإزاء هذه الحالة من التوصيف نجد أنه لزاما على الأزهر أن يعود إلى حياة الجماهير المسلمة مرة أخرى وأن يسترد دوره المعتدل المفقود الذي سرقته منه الجماعات الراديكالية كما أنه يجب على الكنيسة أن تفعل العكس وأن تتراجع إلى الوراء قليلا سامحة بظهور قيادات سياسية قبطية مدنية تتولى إعادة الجماعة القبطية إلى وطنها الكبير مرة أخرى.

رؤى المستقبل

يرتبط هذا المحور بالتأكيد مع المحور الثاني الذي ناقشنا فيه احتمالات النصر والهزيمة بالنسبة للتيارين الرئيسيين المتصارعين على حكم مصر وهما التيار الديني والتيار المدني العلماني. ومرة أخرى نرجو أن نستطيع فصل الأمنية عن التحليل الموضوع حتى يمكننا تقديم رؤية مستقبلية علمانية ممكنة لمصر المستقبل. ونرى - وكما أكدنا سابقا- أن ذلك لايدخل أبدا في نطاق الأحلام وأن مصر العلمانية المدنية هي أمر محتمل وممكن تماما، وقد أدركت القوى السياسية العلمانية ذلك وبدأت في ذكاء وحكمة في رسم ملامح الطريق نحو المستقبل فبدأت برفع مطلبي الدستور أولا وتأجيل الانتخابات رغم أنها لم تستطع تصعيد هذين المطلبين إلى مستوى المطالب الثورية بعد لكنها على أي حال قد بدأت مما يدل على أن ذكاء مصر السياسي مازال حاضرا وأنه بدأ يرسم ملامح الطريق حو المستقبل ،وقد كان خروج الملايين من أبناء الشعب المصري يوم ٢٧ مايو الماضي مطالبين بالدستور أولا وتأجيل الانتخابات أكبر دليل على هذا، كما كانت حالة الفزع والقلق التي انتابت أنصار التيار الديني من زحف التيار العلماني في ذلك اليوم دليلا ثانيا على أن مصر العلمانية تتقدم وأن الذكاء السياسي المصري مازال حاضرا يرسم ملامح الطريق نحو المستقبل. ورغم الانتكاسة التي حدثت لذلك الاتجاه في تظاهرات ٢٠١١/٧/٨م وتمكن التيار الديني من إبعاد مطلبي الدستور أولا وتأجيل الانتخابات مؤقتا ثم خروج المجلس العسكري الحاكم بحل وسط متمثلا في إعلانه عن نية تأسيس جمعية تأسيسية لوضع الضوابط الحاكمة لوضع الدستور بعد الانتخابات ،فان ما يجب على القوى العلمانية أن تتحد من أجله الآن وأن تحوله إلى مستوى المطالب الثورية هو أن تظل على إصرارها على مطلب الدستور أولا وتأجيل الانتخابات. وإننا لنسجل هنا أن وضع دستور مدني للبلاد وتأجيل الانتخابات لفترة سنة على الأقل بعد إقراره سوف يكون الخطوة الأولى في سبيل انتصار مصر العلمانية على أساس أنه أثناء فترة تأجيل الانتخابات يمكن للقوى المدنية العلمانية من أحزاب سياسية وجماعات أهلية وبتأييد من الأزهر والكنيسة والمجتمع الدولي أن تتحد من أجل توعية الإنسان المصري بفوائد الحكم المدني العلماني وخطورة الحكم الديني. إننا واثقون من أن هذا سوف يكون كفيلا -على الأقل- بتغيير ملامح الخريطة السياسية المصرية المرسومة حتى اليوم لصالح الراديكاليين الإسلاميين والتمهيد لانتصار مصر المدنية العلمانية إن لم يكن في تلك الجولة من الانتخابات ففي الجولات التالية بإذن الله.

تـــفـــــاؤل وتـــهـــدئـــة

ساطع راجي

علامتان مهمتان سيطرتا على اجتماع قادة الكتل الذي عقد مؤخرا في قصر السلام برعاية الرئيس طالباني، العلامة الأولى هي حالة التفاؤل التي سادت الأجواء السياسية بعد الاجتماع ،والعلامة الثانية هي الدعوة السريعة التي تقدم بها الرئيس طالباني إلى القوى السياسية لـ"وقف جميع حملات الاتهامات والتشكيك في وسائل الإعلام" بحسب بيان صدر عن رئيس الجمهورية.

مصدر الإثارة في حالة التفاؤل التي شاعت بعد اجتماع قادة الكتل، هو إن الاجتماع وفق البيان الذي صدر بعده، لم يحسم أي نقطة خلافية مبدئيا، فقانون مجلس السياسات الذي أعلن عن الاتفاق على إرساله إلى مجلس النواب لم يكشف عن فحواه ولا عن التزام القوى السياسية بتمريره في البرلمان ولا عن سقف زمني لإرساله إلى البرلمان أو لإقراره، كما إن موضوعي التوازن والنظام الداخلي لمجلس الوزراء تمت إحالتهما إلى لجان وهي صيغة عراقية لدفع الملفات نحو المجهول خاصة وان اللجنة التفاوضية التي شكلت في اجتماع القادة السابق لم تتوصل إلى شيء، والأمر نفسه ينطبق على موضوع الوزراء الأمنيين، فقد عاد القادة إلى نقطة البداية عبر الدعوة لتسمية مرشحين جدد تقبل بهم الكتل الثلاث (الوطني، العراقية، الكردستانية) خلال أسبوعين، ومن خلال التجربة العراقية فإن تسوية كهذه تعني إن شيئا لم يتحقق، إذن ما هو مصدر التفاؤل؟، هذا السؤال يمكن الرد عليه بتوقع إجابتين مجتمعتين أو منفردتين، الإجابة الأولى هي إن الكتل السياسية شعرت بخطورة نتائج اليأس الذي يسيطر على المواطنين ،ولذلك سعت هذه الكتل لتقديم شحنة من التفاؤل ولو مؤقتة لإيقاف تراكم اليأس وما ينتجه من ضغط داخل العراق وفي العلاقة مع الدول الأخرى، أما الإجابة الثانية فهي إن هناك عاملا حاسما تدخل هذه المرة مما يجعل نتائج الاجتماع الأخير ملزمة بدرجة تفوق وتتجاوز الحالات السابقة، والأرجح إن هذا العامل الحاسم هو عامل خارجي. أما دعوة الرئيس طالباني للتهدئة ووقف الحملات الإعلامية فهي ليست الأولى من نوعها، فهذه الحملات التي تبدو غالبا غير مخطط لها، تقوم بدور تخريبي في الساحة السياسية، فهي تؤدي إلى مزيد من التعقيد وتفتح يوميا المزيد من الملفات وتشيع الاحتقان وتؤدي إلى مواجهات إعلامية لا تنتهي إلى شيء محدد لأنها أصلا بدون هدف خاصة وإنها تفقز من أزمة لأخرى وتبدو مجرد صيغة لـ(الردح السياسي) الذي بات يشبه عراك النسوان في المحلات الشعبية، فهو كلام يلقى على عواهنه في إطار الوظيفة اليومية لمعظم البرلمانيين وهي وظيفة التصريح لوسائل الإعلام بمناسبة وبدون مناسبة ومهما كان الوضع الحقيقي لهذا البرلماني في عملية صنع القرار، ويبدو أن بين البرلمانيين من يعتقد إن شن الهجمات الإعلامية على الخصوم هو أفضل وسيلة لإثبات الوجود ولإعلان الولاء لزعيم الكتلة في وقت واحد، خاصة عندما يريد زعيم الكتلة التملص من الاتفاقات، ودعوة الرئيس طالباني تستدعي التزاما من زعماء الكتل بدعوة أعضاء كتلهم إلى التوقف عن الحروب الإعلامية اليومية وهو التزام سيثبت لو حصل حسن نوايا زعماء الكتل. التفاؤل المتسرع والدعوة الملحة للتهدئة علامتان أيضا على إن الأوضاع في العراق بلغت نقطة حرجة لا تتحمل المماحكات والمناورات ولا بذخ التصريحات والإعلانات السائبة، فهل دقت ساعة الاتفاق؟

ســـنـــدان الـــتـــوافـــق ومـــطـــرقـــة الأزمـــــة

إيمان محسن جاسم

في كل مرة يكون الخروج من أية أزمة سياسية في العراق بالتوافق بين قادة الكتل السياسية أو بعبارة أكثر دقة التوافق بين القائمة العراقية و دولة القانون، وهذه التوافقات من شأنها أن تخلق أزمة جديدة في اللحظة التي يريد فيها أحد الشركاء إحداث أزمة سياسية،وبالتالي نجد أنفسنا بين سندان التوافق ومطرقة الأزمة.

الاجتماع الأخير بين قادة الكتل السياسية كان من المفترض أن يخرج بنتائج حاسمة لقضايا عديدة أولها ملف الانسحاب الأمريكي والذي تمت الإشارة إليه من خلال تكليف الحكومة للتفاوض مع الأمريكان بصدد أمور التدريب الخاصة بالجيش العراقي، وهذا يمثل هروب الكتل السياسية من اتخاذ قرار حاسم في قضية مصيرية كهذه وإلقاء الكرة في ملعب الحكومة من أجل أن لا تتحمل هذه الكتل عواقب أي قرار تتوصل إليه الحكومة مع الجانب الأمريكي رغم إن أغلب قادة الكتل السياسية لديهم علاقات وطيدة جدا مع الأمريكان ومن المؤيدين لبقاء القوات الأمريكية ولكن لا يعلنون هذا للرأي العام، وهذه إحدى مشاكل السياسة في العراق التي تتغلب عليها التصريحات الإعلامية.

وأيضا كان من المفترض أن يتم التوصل لنتائج بصدد الوزارات الأمنية ومن سيشغلها، ولكن -على ما يبدو- تم ترحيل هذا الملف إلى اللجان العاملة! وما أكثر اللجان التي شكلت لهذا الغرض، خاصة وإن معضلة الوزارات الأمنية باتت تؤرق الجميع وتمثل نقطة الاختلاف الكبيرة بين دولة القانون والقائمة العراقية ولا يضاهيها في هذا سوى مجلس السياسات العليا الذي تم التوافق على ترحيل قانونه لمجلس النواب بغية مناقشته وإقراره في حال التوافق عليه بين أطراف العملية السياسية في البلد، وبالتالي فإن تشكيل هذا المجلس يعني في ما يعنيه تشكيل سلطة رابعة ورئيس رابع يضاف لرئيس مجلس الوزراء والجمهورية ورئيس مجلس النواب ،وبالتالي تعود الدولة العراقية للترهل من جديد وكأن الترشيق الوزاري لم يحصل.ونحن هنا لسنا ضد مجلس السياسات بقدر ما إننا ضد إضافة مزيد من المناصب وما يترتب عليها من حمايات ومكاتب وتقاطعات دستورية في نفس الوقت.

ولكن ما يمكن الخروج به من محصلة للعملية السياسية في البلد يمكننا أن نقول بأنها قائمة على أشخاص أكثر من اعتمادها على أحزاب،وهذا ما يقودنا للتأكيد أن الديمقراطية في العراق لم تفرز بعد كاريزما سياسية وأحزاباً بمعناها المعروف بقدر ما إنها أفرزت شخصيات لها سطوتها وسلطتها على النواب،وبالتالي تعمد هذه الشخصيات لمصادرة حقوق النواب في التصويت على الكثير من القضايا المهمة ،وهذا ما تجلى بوضوح في التصويت على سحب الثقة من مفوضية الانتخابات رغم إن أغلب القوائم والكتل السياسية كانت مناهضة للمفوضية وطالما اتهمتها بتهم خطيرة ولكن علت أصوات رؤساء الكتل على إرادة النواب سواء عبر التصويت مع أو ضد سحب الثقة.

وهذا الحدث ممكن أن يتكرر في مناسبات أخرى في ظل حالة التصارع بين الكتل الكبيرة خاصة وإن عدداً من أعضاء مجلس النواب أشار إلى قرب افتح عدد من قضايا الفساد في وزارات عديدة هي بالتأكيد ستخضع للتوافقات أيضاً وبالتالي تكون العملية السياسية في العراق مجرد اتهامات واتهامات متبادلة وتصريحات إعلامية وأخرى نقيضة لها والجميع يختلف مع الجميع لأدنى الأسباب.

وهذا موجود في الشأن الداخلي فقط بل يتعداه للسياسة الخارجية للعراق وعلاقات العراق مع محيطه العربي والإقليمي والدولي من خلال تقاطع وجهات نظر السياسيين العراقيين في شأن الكثير من القضايا العالقة مع دول الجوار العراقي، بل حتى في ظل الخروقات الكبيرة التي تحصل من قبل دول مجاورة للعراق ، فنجد بأن كل طرف ينظر للحدث من زاوية تختلف عن نظرة الطرف الآخر وهذا ما يشكل غموضاً وضبابية في الموقف العراقي إزاء التحديات التي تواجه البلد.